

الجامعة ودورها في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع دراسة سياسيولوجيا تحليلية

م.م فاطمه الزهراء عدنان عبد الامير

جامعة بابل / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

fatima.adnan19938@gmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/٢/١٠

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٥/٣/٢٠

الملخص

تعد الجامعات من المؤسسات التعليمية الرائدة التي تلعب دوراً حيوياً في تمكين الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير بيئة تعليمية داعمة وخدمات مخصصة، كما يمكن للجامعات أن تساعد هؤلاء الأفراد على تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمساهمة بشكل فعال في المجتمع.

إنّ عملية تمكين الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة تأخذ عدة أشكال متعددة من التمكين الاجتماعي والنفسي وذلك من خلال الموائمة البيئية والتمكين التعليمي ، لكن التمكين في معناه العام يفترض ان يهدف الى إزالة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط الفئات الهشة وتضعها في مراتب ادنى، فضلاً عن توفير بنية معرفية قوية لذوي الاحتياجات الخاصة ، وتعزيز الشبكات الاجتماعية المحيطة بهم بحيث يصبحون قادرين على الإندماج في المجتمع ومن ثمّ يستطيع الشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة ان يتعايش بصورة إيجابية مع الإعاقة المصاحبة له، والتمكين طبّقاً لهذا الوصف يعني هنا توسيع القدرات والمواهب للناس لاسيما من ذوي الاحتياجات الخاصة كي يشاركوا في اتخاذ القرار في الجامعات التي تؤثر في حياتهم وجعل هذه الجامعات أكثر استجابة لاحتياجاتهم وإزالة الاستبعاد الاجتماعي وإتاحة الفرص الاجتماعية لكل الناس. أن التعليم يعد من الحاجات الأساسية في (المجتمع) بشكل عام وطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة (بشكل خاص)، إذ عن طريق التعليم ينتقل طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة الى حياة جديدة تساعدهم على أدراك ما هم فيه من عوق بشكل يساعدهم على تجاوز الأزمات والتحديات والعقبات التي يمرون بها والتي تقف عائقاً أمامهم جراء عدم قدرتهم على مجاراة الطلبة الأسوياء في الجامعة ، ويمكن عن طريق التعليم وجود العديد من الفرص امام الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

كلمات مفتاحية: الجامعة ، ذوي الاحتياجات الخاصة ، المجتمع ، تجاوز الازمات

مقدمة

تشكل فئات ذوي الاحتياجات الخاصة نسبة لا بأس بها من شريحة المجتمع ولا يستهان بها من أفراد أي مجتمع من المجتمعات الاخرى . وإذا ما أضفنا لهذه النسبة عامل الحروب والعنف الذي يواجهه المجتمع العراقي والظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد منذ أكثر من أربعة عقود ، نجد أن نسبة هؤلاء تشكل رقفاً ينبغي التوقف عنده ومعرفة أهم ما تواجه هذه الفئة في كافة مجالات الحياة ، وانطلاقاً من فكرة (أن الرعاية هي حق لكل فرد)، فإن خدمات الرعاية الاجتماعية والتعليمية والترفيهية التي يتلقاها ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق ، فلقد اكدت التشريعات العراقية على أهمية رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وتأهيلهم لدمجهم في المجتمع ونشر التوعية بالعوق والوقاية منه ، وتوفير أسباب الحياة الكريمة للمشمولين بأحكامها ، اذ اشار قانون رعاية ذوي الإعاقة رقم (٣٨) لسنة (٢٠١٣) إلى ضرورة تنسيق العمل والمهام بين الوزارات ذات العلاقة لتحقيق الاهداف التي شرع من أجلها القانون ، فقد اكدت المادة (٢) من هذا القانون ما يأتي :

١. رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والقضاء على التمييز بسبب الإعاقة أو الاحتياج الخاص.

٢. تهيئة مستلزمات دمج ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في المجتمع .

٣. تأمين الحياة الكريمة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة .

٤. احترام العوق وقبول العجز بوصفه جزءاً من التنوع البشري والطبيعة الإنسانية .

٥. إيجاد فرص عمل لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط والخاص.

ويسعى بحثنا هذا إلى محاولة التعرف على الجامعة ودورها في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة ، ولتحقيق

هذا الهدف فقد قسم البحث على ثلاث مباحث وعلى الوجه الاتي :

المبحث الاول : تضمن الاطار العام للدراسة

المبحث الثاني : البرامج والخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المبحث الثالث : الجامعة

ودورها في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع

المبث الاول

الاطار العام للدراسة

اولاً: عناصر البحث

١_ مشكلة الدراسة

تشكل فئات ذوي الاحتياجات الخاصة نسبة لا بأس بها من شريحة المجتمع ولا يستهان بها من أفراد أي مجتمع من المجتمعات الاخرى . وإذا ما أضفنا لهذه النسبة عامل الحروب والعنف الذي يواجه المجتمع العراقي والظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد منذ أكثر من أربعة عقود، نجد أن نسبة هؤلاء تشكل رقماً ينبغي التوقف عنده ومعرفة أهم ما تواجه هذه الفئة في كافة مجالات الحياة ، وانطلاقاً من فكرة (أن الرعاية هي حق لكل فرد)، فإن خدمات الرعاية الاجتماعية والتعليمية والترفيهية التي يتلقاها ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق ، فلقد اكدت التشريعات العراقية على أهمية رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وتأهيلهم لدمجهم في المجتمع ونشر التوعية بالعوق والوقاية منه ، وتوفير أسباب الحياة الكريمة للمشمولين بأحكامها ، اذ اشار قانون رعاية ذوي الإعاقة رقم (٣٨) لسنة (٢٠١٣) إلى ضرورة تنسيق العمل والمهام بين الوزارات ذات العلاقة لتحقيق الاهداف التي شرع من أجلها القانون ، فقد اكدت المادة (٢) من هذا القانون ما يأتي:

١.رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والقضاء على التمييز بسبب الإعاقة أو الاحتياج الخاص.

٢.تهيئة مستلزمات دمج ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في المجتمع .

٣.تأمين الحياة الكريمة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة .

٤.احترام العوق وقبول العجز بوصفه جزءاً من التنوع البشري والطبيعة الإنسانية .

٥.إيجاد فرص عمل لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط والخاص. ومن هنا

تتبلور مشكلة الدراسة في التعرف على الجامعة ودورها في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.

٢_ اهمية الدراسة

ويمكن إيجاز أهمية هذه الدراسة بما يأتي:

أ. الأهمية النظرية: يمكن أن تتجلى هذه الأهمية بالإضافة للمعرفية التي سوف تقدمها هذه الدراسة وفي حقل

الخدمة الاجتماعية لاسيما في مجال الرعاية الاجتماعية.

ب. الأهمية التطبيقية: يمكن أن يكون لهذه الدراسة جانب تطبيقي حيث يمكن وضع نتائجها بين ايدي المسؤولين

لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

ج. إن هذه الدراسة تحاول عرض موضوعه تخص فئة واسعة من فئات المجتمع العراقي بسبب ما مرّ به البلد من

حروب متعاقبة جلبت الويلات والمآسي بالإضافة إلى حصار اقتصادي استمر فترة طويلة وما نتج عن هذه الظروف من

زيادة كبيرة في أعداد الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة

٣. اهداف الدراسة

١_ محاولة التعرف على البرامج والخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.

٢_ التعرف على دور الجامعة في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.

ثانياً: قد حددت المفاهيم ذات العلاقة بمفهوم الدراسة والمتمثلة بمفاهيم كل من :

١_ الجامعة : تعرف لغةً: انها مصدر من (جمع) والجامعة بمفهومها الواسع تعني الاجتماع وإدارة الشئى جماعياً كما

في الصلاة الجامعة (ابن منظور ، ١٩٨٨: ص٣٦)

اما اصطلاحاً تعرف الجامعة : بانها اكايدمية ، منظمة ، لاكتساب المعارف ، تتضمن اقسام تحارب الجهل في

مختلف الجهات وهذه النجاحات هي التي غيرت العالم ، حيث يلعب التعليم الجامعي دوراً أساسياً في تنمية مجتمع

الحرية والديمقراطية عن طريق تحفيز الافراد بوصفهم مواطنين ومواطنات ، او عاملين وعاملات يواجهون المجتمع

ويحضرون لمستقبلهم. (احمد ، ٢٠١٤: ص١٧)

٢_ الدور : يعرف الدور : بانه مجموعة توقعات تخص مكانة نسقية بنائية يشغلها الفرد ، او انه يمثل ممارسات

سلوكية مستلزمات وشروط خاصة به ، مصاغة ومفروضة عليه من قبل المجتمع. (الغزوي ، ١٩٩٢: ص٢٥٨)

٣_ التمكين : بانه قدرة الاشخاص على امتلاك ناصية امور حياتهم ، وضع التخطيط لأنشطتهم الخاصة ، واكتساب

المهارات او الحصول على اعتراف بما يملكونه من مهارات ومعارف ، ورفع مستوى ثقتهم في ذواتهم ، وحل المشكلات

، وتنمية قدرتهم على الاعتماد على الذات ، ويشمل التمكين كلا من الخطوات العملية وما يتبعها من نتائج. (وجيه ،

٢٠٢٠: ص٧٣٨)

٤_ ذوي الاحتياجات الخاصة : ذوي الاحتياجات الخاصة مصطلح حديث لمعنى ذوي الاعاقة ، وقد عرفه الدكتور

(عبد الحق حميش) بانه مصطلح للدلالة والتعبير عن كل شخص يوجد لديه نقص في الاداء عن الناس العاديين في اي

جانب من جوانب شخصيته بالمقارنة مع الاخرين، مما يستدعي رعايته وخدمته خدمة خاصة، وحيث يرى أن مفهوم

ذوي الاحتياجات الخاصة يشمل اشخاصاً ابتلاهم الله تعالى بأن افقدهم شيئاً من قدراتهم أو حواسهم أو عجزوا عن

القيام بمصالحهم بسبب المرض أو عوق.....الخ الذي حل بهم فاصبحوا غير قادرين على الحركة والعمل والعطاء كغيرهم

من الناس مما جعلهم في حاجة الى رعاية وعناية خاصة من اقربائهم و من المجتمع الذي يعيشون فيه. (حميش ، ٢٠٠٧:

ص ٣٨)

المبحث الثاني

البرامج والخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع

توجد العديد من المؤسسات التي تأخذ دوراً رئيسياً في تقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة فهناك الوزارات والمؤسسات والمعاهد وغيرها والتي تعتبر وسائط حتمية تشترك في توفير الخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة.

هنالك ادوار للوزارات والمؤسسات في تقديم الخدمات الى ذوي الاحتياجات الخاصة وهي كالآتي (قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة ، العراق رقم (٣٨) ، ٢٠١٣: المادة ١٥):

أولاً- وزارة الصحة وتتولى ما يأتي :

أ- تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية بما فيها الارشاد الوراثي الوقائي واجراء الفحوصات والتحليلات المخبرية المختلفة للكشف المبكر عن الامراض واتخاذ التحصينات اللازمة .

ب- وضع وتنفيذ البرامج الوقائية والتثقيف الصحي بما فيها إجراء المسوحات المخبرية والميدانية للكشف المبكر عن الاعاقات .

ج- تقديم خدمات التأهيل الطبي والنفسي والخدمات العلاجية بمستوياتها المختلفة .

د- تقديم الرعاية الصحية الاولية للمرأة المعاقة أو التي تحتاج الى رعاية خاصة خلال فترة الحمل والولادة وما بعدها .

هـ- منح التأمين الصحي مجاناً لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة .

و- تسجيل الاطفال الذين يولدون وهم أكثر عرضة للإصابة بالإعاقة ومتابعة حالاتهم .

ز- التنسيق مع الجهات ذوات العلاقة لتوفير المتطلبات الحياتية والاجتماعية التي تسهل زج المعوق بالمجتمع بصورة طبيعية وفاعلة .

ح- التأهيل المجتمعي لذوي الاعاقة من خلال توصيف المشاريع الفردية والمشاركة بما يتلاءم وحالتهم الصحية وتقديم المشورة الفنية للجهات المعنية بتقديم واعداد السكن لهم .

ط- السعي الى تأمين تكاليف العلاج داخل العراق وخارجه بما فيها اجراء العمليات الجراحية وأية متطلبات أخرى.

ل- تحديد نسبة العجز من قبل لجنة طبية مختصة حسب التعليمات الصادرة من قبل وزارة الصحة والخاصة بتحديد درجة العجز في (١٦/١١/١٩٩٨) ويحدد على ضوءها فئات ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة المشمولين بأحكام هذا القانون.

ثانياً- وزارة التربية وتتولى ما يأتي :

أ- تأمين التعليم الابتدائي والثانوي بأنواعه لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة حسب قدراتهم وبرامج التربية الخاصة والدمج التربوي الشامل والتعليم الموازي .

ب- الاشراف على المؤسسات التعليمية التي تعنى بتربية وتعليم ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة .

ج- إعداد المناهج التربوية والتعليمية التي تتناسب مع ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة.
 د- تحديد وتوفير التجهيزات الاساسية التي تساعد ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة على التعليم والتدريب مجاناً .
 هـ- توفير الملاكات التعليمية والفنية المؤهلة للتعامل مع التلاميذ والطلبة ومنحها المخصصات المهنية المطلوبة ومن مرحلة الطفولة المبكرة .

ثالثاً- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتتولى ما يأتي :

أ- توفير فرص التعليم لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة حسب قدراتهم وامكانياتهم.
 ب- اعداد ملاكات تعليمية متخصصة فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة .
 ج- تخصيص اكثر من مقعد دراسي في كل اختصاص للقبول في الدراسات العليا لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة.

رابعاً- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتتولى ما يأتي :

أ- التدريب المهني المناسب لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وتطوير قدراتهم وفقاً لحاجات سوق العمل وتدريب المدرسين العاملين في هذا المجال.
 ب- توفير فرص متكافئة في مجال العمل والتوظيف وفق مؤهلات ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة .
 ج- الزام دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط وتشجيع القطاع الخاص بتشغيل ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وفق نسب معينة مع مراعاة نوع الاعاقة والعمل .
 د- توفير أنواع معينة من الاعمال تتناسب مع نوع ودرجة العوق للموظف الذي يصاب بالعوق أثناء الخدمة أو من جرائها إذا كان قادراً على الاستمرار بالخدمة بعد الاصابة وتأهيله للقيام بهذه الاعمال الجديدة.
 هـ- تقديم معونات شهرية لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة من غير القادرين على العمل وفقاً للقانون.
 و- تدريب أسر ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة على كيفية التعامل السليم معهم والعناية بهم ورعايتهم بصورة لا تمس كرامتهم وانسانيتهم .
 ز- دمج الطفل ذو الاعاقة ورعايته التأهيلية داخل أسرته، وفي حالة تعذر ذلك تقدم له الرعاية البديلة .
 ح- الاشراف على جميع المؤسسات والمراكز التي تعنى بتأهيل ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة ورعايتهم وإعانتهم ومنح التراخيص لها .
 ط- اصدار التعليمات والضوابط اللازمة لتلبية متطلبات ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في تصاميم الابنية والمرافق العامة وتكون ملزمة لدوائر الدولة كافة والقطاع العام والمختلط والتعاوني والخاص والجهات ذوات العلاقة.

خامساً- وزارة الشباب والرياضة وتتولى ما يأتي :

أ- إنشاء المراكز والاندية الرياضية ودعمها بهدف فتح المجال لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة لممارسة أنشطتهم المختلفة بما يلبي حاجاتهم ويطور قدراتهم .

ب- دعم مشاركة المتميزين رياضياً من ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في الانشطة والمؤتمرات الوطنية والدولية .

ج- إدخال البرامج والانشطة الرياضية والترويحية ضمن برامج المؤسسات والمراكز والمدارس العاملة في مجال الاعاقة وتوفير الملاكات المتخصصة والتجهيزات المناسبة .

سادساً- مجلس القضاء الاعلى ووزارة العدل ويقومان بما يأتي :

أ- مراعاة الظروف الصحية لذوي الاعاقة والاحتياج الخاص في أماكن التوقيف والحجز والسجون إذا اقتضت طبيعة القضية وظروفها إتخاذ هذه الاجراءات .

ب- توفير التقنيات المساعدة لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة بما في ذلك ترجمة لغة الاشارة وأية تقنيات أخرى تساعدهم في الدفاع عن حقوقهم أو التمتع بمركز مساوٍ للطرف الآخر في الدعوى .

سابعاً- وزارة النقل وتتولى ما يأتي :

أ-تهيئة وسائل النقل العام لتحقيق تنقل ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة ومرافقيهم بأمن وسلامة مجاناً.

ب-إلزام الشركات السياحية بتأمين واسطة نقل واحدة في الاقل بمواصفات خاصة تكفل لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة استخدامها والانتقال بها بيسر وسهولة.

ج- تخفيض أسعار تذاكر السفر الجوي لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة بمقدار(٥٠٪) خمسين من المئة ولمرتين في السنة الواحدة .

ثامناً- وزارة الاعمار والاسكان وتتولى ما يأتي :-

أ-تأمين السكن الملائم لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وفق خطة الحكومة للاسكان.

ب-تطبيق متطلبات الابنية المؤسسية الرسمية الخاصة بذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة الصادرة عن الجهة ذات العلاقة على الابنية القائمة من خلال إعادة تأهيلها .

تاسعاً- وزارة التخطيط وتتولى ما يأتي :

أ-توفير قاعدة بيانات عن ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في جمهورية العراق حسب العمر ونوع العوق من خلال المسوحات الاسرية والقطاعات ذوات العلاقة برعايتهم .

ب-التخطيط لبرامج ومشاريع رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في المجالات كافة ضمن الخطط السنوية والاستراتيجيات التي تعتمدها الدولة .

وهناك ايضا امتيازات واعفاءات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة وهي(قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات

الخاصة ، العراق رقم (٣٨) ، ٢٠١٣: المادة ١٦):

اولاً- تخصص الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وشركات القطاع العام ووظائف ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة لا تقل عن (٥٪) خمس من المئة من ملاكها .

ثانياً- يلتزم صاحب العمل في القطاع المختلط باستخدام عامل واحد من ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة ممن تتوافر فيهم الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة إذا كان يستخدم عدداً من العمال لا يقل عن (٣٠) ثلاثين ولا يزيد على (٦٠) ستين عاملاً و(٣٪) ثلاثة من المائة في الاقل من مجموع العمال إذا كان يستخدم أكثر من (٦٠) ستين عاملاً. ويمنح ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة حسب المادة ١٧ ما يأتي(قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة ، العراق رقم (٣٨) ، ٢٠١٣: المادة ١٧) :

أولاً- إعفاء نسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مدخولاته من ضريبة الدخل.

ثانياً- قروض ميسرة وفقاً للقانون .

ثالثاً- إعانة نقدية شهرية تتناسب مع نسبة العجز المقدر من لجنة طبية ووفقاً لقانون شبكة الحماية الاجتماعية.

ويمنح كذلك ذوي الاحتياجات الخاصة حسب المادة ١٨ : تعفى من الضرائب والرسوم وسائل النقل الفردية والجماعية الخاصة بذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة إذا كانت مستوردة منهم مباشرة أو من الهيئة ويجدد الاعفاء بعد مرور (٥) خمس سنوات قبل شراء سيارة أخرى، وتستوفى الرسوم والضرائب عند انتقال الملكية لشخص غير ذي اعاقة واحتياج خاص قبل إنتهاء المدة . (قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة ، العراق رقم (٣٨) ، ٢٠١٣: المادة ١٨)

وقد اشار قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة إلى إنشاء هيئة ترتبط بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتقديم خدمات التأهيل الطبي والمجتمعي والتربوي والمهني وذلك من خلال عدة دوائر تابعة لهيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

كذلك لمعاهد رعاية المعوقين وتعليمهم دور أساسي في رعايتهم وحمايتهم ويقصد بمعاهد رعاية المعوقين وتعليمهم المعاهد الاجتماعية والتعليمية التابعة لدائرة الرعاية الاجتماعية المعدة لقبول التلاميذ المعوقين الصم والبكم وضعاف السمع والمعوقين حركياً والمكفوفين والمتخلفين عقلياً من كلا الجنسين لغرض تعليمهم وفي معاهد الصم والبكم وضعاف السمع والقوق الحركي والمكفوفين والتخلف العقلي ، وبموجب قانون الرعاية الاجتماعية تم تشكيل مراكز متخصصة لرعاية المعوقين. (القانون الرعاية الاجتماعية العراقي رقم (١٢٦) ، ١٩٨٠: المادة ٥١)

المبھ الثالھ

الجامعة ودورها في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع

دراسة سيولوجيا تحليلية

تعمل الجامعات على إنشاء بيئات تعليمية شاملة تتناسب مع احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. يشمل ذلك تعديل المناهج الدراسية لتلبية احتياجات الطلاب وتوفير مواد تعليمية بديلة مثل الكتب الصوتية والبرامج التفاعلية. كما تسعى الجامعات لتحسين البنية التحتية، مثل إنشاء ممرات ومرافق مناسبة.

وتقدم الجامعات دعماً أكاديمياً خاصاً للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل توفير مستشارين أكاديميين لمساعدتهم في اختيار المواد والتخطيط الدراسي، وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعزيز مهاراتهم الأكاديمية. أذ تلعب الجامعات أيضاً دوراً في رفع الوعي حول قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تنظيم حملات توعية وندوات تثقيفية للطلاب والموظفين، وتشجيع البحث العلمي حول قضايا الإعاقة وسبل الدعم. كما تساهم الجامعات في تجهيز الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة لسوق العمل من خلال توفير برامج تدريبية وتوجيه مهني، والتعاون مع الشركات لتوفير فرص تدريب وتوظيف للطلاب.

ومع التقدم العلمي والتقني تشهد خدمات المعلومات لذوي الاحتياجات الخاصة اليوم في الدول المتقدمة تطوراً ملحوظاً مستمراً فيما يتعلق بمجال استخدام وتطوير تكنولوجيا الحاسبات الآلية والتقنية الحديثة في تقديم تلك الخدمات، وتتيح التكنولوجيا والتقنيات الحديثة برمجيات متعددة تقدم الخدمات الى مستخدميها من المعاقين (جوهري، ٢٠١٧: ص ١١)

إذ إن استخدام التقنيات الحديثة يركز على استخدام التقنيات في التعليم وتوظيفها بشكل يجعلها جزءاً أساسياً في التعليم وليست مجرد إضافة، والطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة جزء من هذه المنظومة المستهدفة بتسخير التقنيات التعليمية في تربيتهم (الطلال، ٢١٠: ص ٤٠)، لهذا كان لزاماً القيام بتعزيز دور التقنية الحديثة في مجال الخدمات التعليمية ذات العلاقة بذوي الإعاقة واستخدام وسائل وتقنيات متنوعة بما يراعي الفروق الفردية بين المتعلمين في مختلف الاختصاصات العلمية. (منصور، ٢٠١٢: ص ٣٥)

ان تطوير أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة تحقق فرص تعليمية متكافئة ومناسبة لطلبة ذوي الإعاقة كافة من خلال توفير الأجهزة والأدوات، والبرمجيات والمناهج المناسبة لدعم ومساعدة هؤلاء الطلبة لتحقيق عملية تمكينهم على الصعيد التعليم بمختلف مستوياته وأنواعه، وصولاً الى تحقيق متطلبات الاندماج الاجتماعي في الجامعة وفي المجتمع على حد سواء.

تعرف تكنولوجيا تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بانها " النظرية والتطبيق في تصميم وتطوير واستخدام وإدارة وتقويم البرامج الخاصة بالأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة لتيسير عملية التعليم والتعلم والتعامل مع مصادر التعلم المتنوعة لأثرها خبراتهم وسماتهم وقدراتهم الشخصية " وليس هناك من جدل أن التعليم يعد من الحاجات الأساسية في (المجتمع) بشكل عام وطلبة ذوي الإعاقة (بشكل خاص)، إذ عن طريق التعليم ينتقل طلبة ذوي الإعاقة الى حياة جديدة تساعدهم على أدراك ما هم فيه من عوق بشكل يساعدهم على تجاوز الأزمات والتحديات والعقبات التي يمرون بها والتي تقف عائقاً أمامهم جراء عدم قدرتهم على مجاراة الطلبة الأسوياء في الجامعة، ويمكن عن طريق التعليم وجود العديد من الفرص امام الطلبة من ذوي الإعاقة، كذلك يمكن تشجيع وتحفيز ذوي الإعاقة في مجال الدراسات العليا وتوفير الدعم المالي والمعنوي لهم. وتسهيل عملية امتحان وقبول الطلبة في الدراسات العليا من ذوي الإعاقة

(ابو ملحم ، ٢٠١٠: ص١٣٩) ، ولقد تحقق هذا الأمر في العراق في السنوات الأخيرة ، فلقد خصصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اكثر من مقعداً دراسياً للطلبة من ذوي الإعاقة .

ووفقاً لما تقدم ذكره لابد من قيام وزارة التعليم العالي إصدار أنظمة وتعليمات تنص على قانون حقوق طلبة ذوي الإعاقة داخل الجامعة وتوفر بيئة تعليمية دامجية لطلبة ذوي الإعاقة تتضمن الدعم اللوجستي وتدريب أعضاء هيئة التدريس والإداريين على كيفية التعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة من خلال إقامة ورش عمل وندوات ومحاضرات ومؤتمرات وسمنرات خاصة بفئة الطلبة من ذوي الإعاقة وكيفية التعامل معهم.

كما ان هناك ضرورة للتأهيل المستمر لتطوير مهارات العاملين في مجال الدعم التعليمي الإضافي لأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية كما ينبغي ان تهىء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفرص والإمكانيات اللازمة لاستيعاب المعوقين وفقاً لقدراتهم بمختلف المراحل التعليمية (بوعجرم ، ٢٠٠٥: ص١٩٤) وأحداث تغييرات هيكلية جوهرية في النظام التعليمي العام من حيث أطره التشريعية وتطبيقاته ليستوعب المعاقين في إطاره بتوفير مختلف الفرص التعليمية المتاحة لغير المعاقين (القصاص ، ٢٠١١: ص ٢٧) وتوفير التعليم بأنواعه للمعاقين بحسب قدراتهم وعلى الرغم من ان هناك من يعتقد أنه من الضروري إنشاء أقسام خاصة لذوي الإعاقة في الكليات الأكاديمية على مستوى الجامعات والمعاهد التطبيقية الا أن هذا المنظور يتعارض مع مبادئ ومفاهيم الاندماج الاجتماعي للطلبة ذوي الإعاقة لهذا كان لابد من إعادة النظر في البناء المنهجي للبرامج التعليمية لتتلاءم مع السمات الأنمائية والنفسية لذوي الاحتياجات الخاصة وروح العصر والتطور التقني.(اليوبي ، ٢٠١٠: ص ٥٠) وهو الأمر الذي يحتم علينا تصميم مناهج خاصة بكل فئة على حدة تتناسب معها بشكل عملي يحقق الإفادة القصوى مما يكون قد تبقى لديهم من قدرات ، وتحديد أهم طرق وأساليب التدريس واستراتيجياته الملائمة لهم حتى يصبح بمقدورنا أن نحقق ذلك .

ومع متطلبات الواقع السائد . وتحقيقاً للعدالة والأنصاف بالنسبة للطلبة من ذوي الإعاقة ينبغي أن تتصف المناهج الدراسية بما يأتي(الخالدي ، ٢٠١٤: ص ١٨):

١-المرونة لتلبية احتياجات المتعلمين من الطلبة من ذوي الإعاقة في الجامعة.

٢-ان تكون المناهج الدراسية واسعة ومتنوعة لتعزيز المعارف والمهارات للطلبة من ذوي الإعاقة في الجامعة .

لهذا فأن هناك حاجة ملحة لتطوير أساليب وطرائق التعليم لكي تتوافق مع أساليب التدريس الخاصة لدى الطلاب من أجل زيادة التحصيل الأكاديمي لهم:

و تباين وجهات النظر بشأن كيفية التعامل مع الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة ولاسيما ذوي الإعاقة منهم فانه لا بد من تطوير المناهج المبنية على الاختلاف بين الطلبة وتوفير المناهج الصوتية لطلبة ذوي الإعاقة البصرية وبرامج تحويل ال PDF الى WORD وبرامج مجانية كبرنامج (NVDA) وغيرها من البرامج التي تساعد الطلبة من ذوي الإعاقة البصرية على التكيف والاندماج ، وتوفير الأجهزة التعويضية وبعض التقنيات المساعدة مثل أداة (العصا البيضاء) التي يستخدمها الطالب المعاق بصرياً التي تساعده على الوصول الى الجامعة ، وتوفير بعض الأدوات والأجهزة والمعينات لطلبة ذوي الإعاقة الحركية مثل حامل الكتاب والأوراق وأحزمة لربط بعض الطلبة في الكرسي نظراً لعدم توازنهم أثناء الجلوس ، وتوفير(الكرسي المتحرك) التي تساعد الطالب المعاق حركياً للوصول الى الجامعة ، وتطوير أجهزة الكمبيوتر لتتناسب مع احتياجات هذه الفئة ، فكتيراً من الطلبة لا يستطيعون مسك القلم في الكتابة فيمكن لأجهزة الكمبيوتر ان تساعدهم في ذلك ، وتعد مثل هذه الاجهزة والأدوات ركناً مهماً يقدم المساعدة للطلبة من ذوي الإعاقة على التقليل من أثر الإعاقة وتذليل الصعوبات التي تواجههم .

ولتمکین الطلبة من ذوي الإعاقة في الجامعة أسوء مع أقرانهم من الطلبة العاديين شرع القانون العراقي " رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣ حسب المادة (١٥) للفقرة الثالثة " وهي كالآتي :

أ. توفير فرص التعليم لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة حسب قدراتهم وإمكانياتهم.

ب. أعداد ملاكات تعليمية متخصصة فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة .

ج. تخصيص مقعد دراسي واحد في كل اختصاص للقبول في الدراسات العليا لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

"وبحسب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من المادة (٢٤) للتعليم للفقرة الاولى :

١. تسلّم الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم . ولإعمال هذا الحق دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص تكفل الدول الأطراف نظاماً تعليمياً جامعاً على جميع المستويات وتعلماً مدى الحياة موجّهين نحو ما يأتي :

(أ) التنمية الكاملة للطاقات الإنسانية الكامنة والشعور بالكرامة وتقدير الذات ، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع البشري .

(ب) تنمية شخصية الأشخاص ذوي الإعاقة ومواهبهم وإبداعهم، فضلاً عن قدراتهم العقلية والبدنية، للوصول بها إلى أقصى مدى .

(ج) تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفعالة في مجتمع حر "

ووفقاً لهذه الاتفاقية يمكن القول أن تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق التعليم للطلبة من ذوي الإعاقة ومتابعة تطبيقها يدعم تمتع الطلبة من هذه الشريحة بحقوقهم التعليمية المشروعة في الجامعة أسوء مع أقرانهم من الطلبة العاديين انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة وعدم التمييز بينهم وبين أقرانهم من الطلبة العاديين مما يدعم عملية تكيفهم واندماجهم الاجتماعي في الوسط الجامعي .

النتائج

١. تعد الجامعات من المؤسسات التعليمية الرائدة التي تلعب دوراً حيوياً في تمكين الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير بيئة تعليمية داعمة وخدمات مخصصة.
٢. تلعب الجامعات دوراً في رفع الوعي حول قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تنظيم حملات توعية وندوات تثقيفية للطلاب والموظفين، وتشجيع البحث العلمي حول قضايا الإعاقة وسبل الدعم
٣. تساهم الجامعات في تجهيز الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة لسوق العمل من خلال توفير برامج تدريبية وتوجيه مهني، والتعاون مع الشركات لتوفير فرص تدريب وتوظيف للطلاب.
٤. عن طريق التعليم ينتقل طلبة ذوي الإعاقة الى حياة جديدة تساعدهم على أدراك ما هم فيه من عوق بشكل يساعدهم على تجاوز الأزمات والتحديات والعقبات التي يمرون بها والتي تقف عائقاً أمامهم جراء عدم قدرتهم على مجاراة الطلبة الأسوياء في الجامعة.

مصادر البحث:

أ. المصادر العربية

١. ابن منظور: لسان العرب ، ج١٥ ، ط٤ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت، ١٩٨٨.
٢. احمد ، فلوح(٢٠١٤) ، مواصفات اساتذة الجامعة من وجهة نظر الطلبة ، اطروحة دكتوراه في علم النفس وعلوم التربية ، جامعة وهران ، الجزائر .

٣. الغزوي، فهمي سليم (١٩٩٢)، المدخل الى علم الاجتماع ، دار الشروق ، عمان .
٤. وجيه ، احمد فتحي (٢٠٢٠) ، سبل تمكين المرأة في مجتمع العدالة الاجتماعية ، مجلة العربية لعلوم الاعاقة والموهبة، العدد ١٤.
٥. حميش ، عبد الحق (٢٠٠٧) ، الرعاية الاجتماعية في الاسلام ، مطبعة جامعة الشارقة ، الشارقة ، .
٦. جوهري ، عزة فاروق (٢٠١٧)، خدمات المعلومات لذوات الاحتياجات الخاصة (الإعاقة البصرية) بجامعة الملك عبدالعزيز ، شطر الطالبات :دراسة في مدى الاتاحة والإفادة والجودة ، قسم علم المعلومات ، جامعة الملك عبدالعزيز بجدة حاليا .
٧. الطلال ، نجوى بنت مسعود بن سعيد الفرج (٢٠١٠) ، واقع استخدام معلمي ومعلمات معاهد وبرامج التربية الفكرية للانترنت ومدى أستفادتهم منه في تطوير كفاياتهم المهنية بمدينة الرياض ، كتاب ، الناشر جامعة الملك سعود ، السعودية .
٨. منصور، سمية (٢٠١٢) ، تصور مقترح لتطوير نظام دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بمرحلة رياض الاطفال في سورية ، جامعة دمشق ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٨-العدد الاول .
٩. ابو ملحم محمد حسني (٢٠١٠) ، سياسات تشغيل الأشخاص المعوقين في الاردن بين النظرية والتطبيق اطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية .
١٠. بوعجرم رانا نديم (٢٠٠٥) ، دمج ذوي الحاجات الخاصة وفئة الصعوبات التعليمية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، بيروت-لبنان ، ٢٠٠٥.
١١. القصاص ، مهدي محمد (٢٠١٠) ، التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة دراسة ميدانية ، المؤتمر العربي الثاني " الإعاقة الذهنية بين الجنب والرعاية " ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة .
١٢. اليوبي عبد الرحمن بن عبید (٢٠١٠) ، دور التعليم العالي في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاص ، سلسلة اصدارات نحو مجتمع المعرفة الاصدار السادس والعشرون ، جامعة الملك عبد العزيز مركز الدراسات الاستراتيجية .
١٣. الخالدي الاميرة بنت عيد (٢٠١٤) ، دور الأسرة في تأهيل الطفل المعاق دراسة وصفية على اسر الاطفال المعاقين في جمعية الاطفال المعاقين بمدينة الرياض لنيل درجة الماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠١٤ .

ب. القوانين

١٤. المادة (١٥) من قانون رقم (٣٨) لسنة (٢٠١٣) قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة ، العراق ، منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد (٤٢٩٥) ، بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٣.
١٥. المادة (١٦) من قانون رقم (٣٨) لسنة (٢٠١٣) قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة العراق ، منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد (٤٢٩٥) ، بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٣.
١٦. المادة (١٧) من قانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣ قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة العراق ، منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد (٤٢٩٥) ، بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٣.
١٧. المادة (١٨) من قانون رقم (٣٨) لسنة (٢٠١٣) قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة العراق ، منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد (٤٢٩٥) ، بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٣.
١٨. المادة الاولى من نظام معاهد رعاية المعوقين وتعليمهم رقم (٥) لسنة ١٩٩١ ، منشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٣٣٧٠) بتاريخ ١٩٩١/٨/٣.
١٩. المادة (٥١) من القانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠.

زانكۆ و رۆلى له بههيزکردنى كەسانى خاوهن پىداويستى تايبەت له كۆمەلگادا: لىكۆلېنە وەيەكى شىكارى

كۆمەلناسى

مامۆستاي يارىدەدەر. فاتىمە الزهرا عدنان عبدالامير

زانكۆى بابل / كۆلېژى ئاداب / بەشى كۆمەلناسى

fatima.adnan19938@gmail.com

پوختە:

زانكۆكان لە نۆو ئەو دامەزراوە پەروەردەییە پێشەنگانە دادەنرێت كە رۆلێكى گرنگ دەگێرێن لە بههيزکردنى تاكەكانى خاوهن پىداويستى تايبەت لەرێگەى پێشكەشکردنى ژینگەيەكى فيركارى پالپشت و خزمەتگوزارییە تايبەتمەندەكان. زانكۆكان دەتوانن يارمەتى ئەم تاكانە بەدەن بۆ بەدیهپناني توانا تەواوەكانيان و بە شىووەيەكى كاريگەر بەشدارى كۆمەلگا بكەن.

پرۆسەى بههيزکردنى خوێندكارانى خاوهن پىداويستى تايبەت فۆرمى جۆراوجۆر دەگرێتەبەر، لەوانە بههيزکردنى كۆمەلایەتى و دەروونى لەرێگەى شوێنى نیشتهجێبوونى ژینگەيى و بههيزکردنى پەروەردەيى. بەگشتى، بههيزکردن ئامانجى نەهيشتنى پرۆسەى كۆمەلایەتى و دامەزراوەيى كۆنەپەرستانە، هەلۆپست و رەفتارەكانە كە گروپە لاوازهكان پەراویز دەخەن و دەیانخەنە پلە كۆمەلایەتیە خوارەووەكانەو. جگە لەوێش، بههيزکردن بریتییە لە دابینکردنى ژیرخانى زانستى بههيز بۆ ئەو كەسانەى كە پىويستى تايبەتیان هەيە و بههيزکردنى تۆرە كۆمەلایەتیەكانيان، كە بتوانن بە تەواوى تیکەل بە كۆمەلگا بن.

بەهيزکردن لێردا بە واتای فراوانکردنى توانا و بەهرەى تاكەكانە، بەتايبەت ئەوانەى كە پىويستى تايبەتیان هەيە، بۆ ئەوەى بتوانن بەشدارى لە پرۆسەى برباردان لە زانكۆكان بكەن كە كاريگەرى لەسەر ژيانيان هەيە، ئەو زانكۆيانە زیاتر وەلامدەرەووە بن بۆ پىداويستیهكانيان، لابردنى وەدەرنانى كۆمەلایەتى، و رەخساندنى دەرفەتى كۆمەلایەتى بۆ هەمووان.

پەروەردە بە پىويستیهكى بنەرەتى لە كۆمەلگادا بە گشتى و بە تايبەتى بۆ ئەو خوێندكارانەى كە پىويستى تايبەتیان هەيە دادەنرێت. ئەم خوێندكارانە لەرێگەى پەروەردەو دەگوازرێنەووە بۆ ژيانى نوێ كە يارمەتیان دەدات بە شىووەيەكى ئەرپى لەگەڵ كەمەندامیهكانيان تيبگەن و رۆوبەرۆوى بنهوه، ئەمەش وایان لێدەكات بتوانن بەسەر قەيران و تەحەدا و ناستەنگەكاندا زال بن كە رپگرى لە پيشكەوتنەكان، بەتايبەتى بە بەراورد لەگەڵ هاوتەمەنەكانيان كە كەمەندام نین. بەم شىووەيە پەروەردە دەرفەتى زۆر بۆ ئەو خوێندكارانە دەكاتەووە كە پىويستى تايبەتیان هەيە بۆ گەشەکردن و سەرکەوتن.

وشەى سەرەكى: زانكۆ، كەسانى خاوهن پىداويستى تايبەت، كۆمەلگا، تيبهپناني قەيرانەكان

The University and Its Role in Empowering People with Special Needs in Society: A Sociological Analytical Study

M.Sc. Fatima Al-Zahraa Adnan Abdul-Ameer

University of Babylon / College of Arts / Department of Sociology

fatima.adnan19938@gmail.com

Abstract:

Universities are considered among the pioneering educational institutions that play a vital role in empowering individuals with special needs by providing a supportive learning environment and specialized services. Universities can help these individuals realize their full potential and effectively contribute to society.

The process of empowering students with special needs takes various forms, including social and psychological empowerment through environmental accommodations and educational empowerment. Generally, empowerment aims to eliminate stereotypical societal and institutional processes, attitudes, and behaviors that marginalize vulnerable groups and place them in lower social ranks. Furthermore, empowerment involves providing a strong knowledge infrastructure for people with special needs and strengthening their social networks, enabling them to integrate fully into society.

Empowerment here means expanding the capabilities and talents of individuals, especially those with special needs, so that they can participate in decision-making processes in universities that affect their lives, making these universities more responsive to their needs, removing social exclusion, and providing social opportunities for all.

Education is considered a fundamental need in society overall and particularly for students with special needs. Through education, these students transition to a new life that helps them understand and cope positively with their disabilities, enabling them to overcome crises, challenges, and obstacles that impede their progress, especially in comparison to their non-disabled peers. Education thus opens many opportunities for students with special needs to thrive and succeed.

Keywords: university, people with special needs, society, overcoming crises